مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الثلاثاء 19 سبتمبر 2023

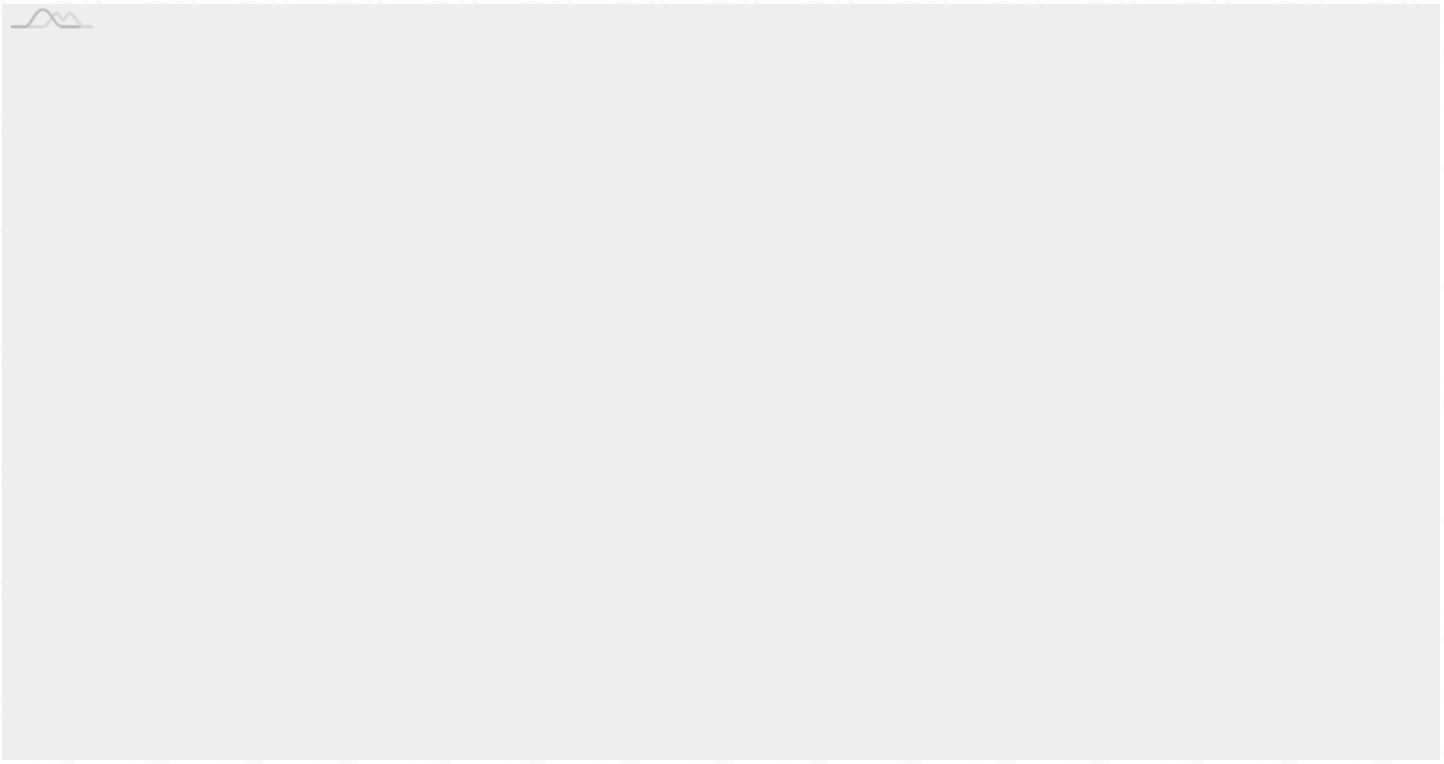

"كارثة قد تتعرض لها مصر تعادل ألف قنبلة هيروشيما"عباس شراقي يتحدث عن خطر لم يحدث منذ سيدنا نوح

(إقليمي ودولي . روسيا اليوم)

تحدث خبير المياه المصري عباس شراقي، عن كارثة قد تتعرض لها مصر تعادل 1000 قنبلة هيروشيما، حال انهيار سد النهضة.

وردا على سؤال RT حول إمكانية حدوث "قنبلة مائية" في مصر والسودان حال انهيار سد النهضة، وحدوث فيضان ضخم، أكد شراقي أن سد النهضة دخل بالفعل دائرة الخطر الكارثي على كل من السودان ومصر بعد إنتهاء التخزين الرابع وحجز حوالى 41 مليار م3، وطبقا لمقاييس تقسيم السدود الخطرة فهو يعد من اشد السدود خطورة على حياة الانسان (POTENTIAL HAZARD HIGH).

وأوضح الخبير المصري: "يعتمد تصنيف مخاطر السدود ليس على حالة السد الهندسية أو سعتة، ولكن أساساً على مدى الضرر الذى قد يحدث فى اتجاه المصب فى حالة إنهيار السد، من حيث العدد المحتمل للخسائر فى الأرواح، والأضرار الجسيمة فى الممتلكات للمنازل والمبانى الأخرى من سدود ومصانع وكبارى ومطارات وموانئ، والثروة الحيوانية، والتسبب فى فيضانات الطرق الرئيسية والجسور والمنشآت".

وتابع: "إنهيار سد بوط الذين كان يخزن 5 مليون م3 فقط، والذى يقع على أحد الروافد الفرعية فى حوض النيل الأزرق بالسودان فى 2 أغسطس 2020، دمر أكثر من 600 منزل وتشريد الآلاف، غير فكر الكثيرين فى السودان الذين كانوا يؤيدون سد النهضة، كما أن إنهيار سدى وادى درنة وأبو منصور فى ليبيا 10 سبتمبر 2023 واللذان يخزنان حوالى 28 مليون م3، أديا إلى مقتل أكثر من 11 ألف وتشريد عشرات الآلاف وتدمير ثلث مدينة درنة، لفت غنتباه العالم كله الآن نحو تقييم السدود الكبيرة والتي يتجاوز عددها 50 ألف سد".

وأشار إلى أن التصميم الأمريكي الأصلي لسد النهضة كان تخزين 11.1 مليار م3، ازدادت لأسباب سياسية إلى 64 – 74 مليار م3، ويقع في منطقة الأخدود الإفريقي الأكثر نشاطا للزلازل وينبع من ارتفاعات أكثر من 4 آلاف متر، وفيضانات شديدة في موسم الأمطار، وكميات كبيرة من الطمي هي الأعلى في العالم، ونتذكر مقتل 47 من العمال في سد تاكيزي عام 2007 أثناء البناء على نهر عطبرة الاثيوبي، وإنهيار مشروع جيبي الثاني على نهر أومو في إثيوبيا بعد 10 أيام من الافتتاح في يناير 2010، ولكل ذلك يصنف سد النهضة في أعلى درجات الخطورة حيث أنه في حالة الانهيار سوف يشكل طوفاناً لم ترهِ البشرية منذ سيدنا نوح عليه السلام يهدد حياة أكثر من 30-20 مليون نسمة خاصة في السودان مع تعرض السدود السودانية للانهيار (الروصيرص – سنار – مروى) وتتضاعف الأخطار من خزانات السدود الأربعة، وقد يمتد الخطر إلى السد العالي في مصر.

مصر.. حملة داعمة لجمال مبارك تطلق منشورا مثيرا للجدل

(سياسي . روسيا اليوم)

أطلقت صفحة موثقة وداعمة لترشح جمال مبارك نجل الرئيس المصري الراحل حسني مبارك لرئاسة البلاد، منشورا مثيرا للجدل خلال الساعات الماضية.
وقالت الصفحة التي تطلق على نفسها اسم "جمال مبارك رئيسا لمصر" ويتابعها آلاف الأشخاص: "نعلم أن القضاء المصري في مصر بعيد عن لعبة النظام الذى يحاول أن يضيق على الجميع ويخشى الأصوات الحقيقية".

وجاء المنشور فيما يحاول البعض دعم جمال مبارك في الترشح لرئاسة مصر، حيث يتطلب الأمر حصوله على رد اعتبار من المحكمة بسبب القضايا التي تمت تبرئته منها بعدما أدين فيها خلال الأعوام الماضية بعد ثورة 25 يناير

2011.

وقررت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة المصري، يوم السبت، تأجيل النظر في دعوى منع عائلة الرئيس الراحل حسني مبارك من الترشح لأي منصب رفيع بالدولة.

ويقوم الجدل الدائر على تشكيك قطاع كبير من المواطنين وبعض الشخصيات العامة في البراءة التي حصلت عليها عائلة مبارك، معتبرين أنها جاءت فقط على النزاعات القانونية تجاههم بالخارج، لكنهم لا يزالون مدانين بالنسبة للقانون في مصر، ما يجعل جمال مبارك ممنوعا من مباشرة حقوقه السياسية، طالما أنه لا يزال مدانا في قضية القصور الرئاسية، حيث صدرت بحقه أحكام قضائية.

وتندرج إدانة جمال مبارك في باب الجرائم المخلة بالشرف، حيث، طبقا لقانون مباشرة الحياة السياسية، لا يحق له أو لشقيقه علاء مبارك الترشح لأي منصب سياسي قبل مرور 6 سنوات على انقضاء الحكم، فضلا عن أنهما يظلان بعد انقضائه مطالبين بتقديم "طلب رد اعتبار" لممارسة العمل السياسي، ومنحهما حق الترشح أو تولي مناصب عامة.

وبعد انقضاء السنوات الستة، يتبقى فقط حصول علاء وجمال مبارك على حكم "رد الاعتبار" من المحكمة، ليستطيعا مباشرة حقوقهما السياسية والترشح لأي منصب سياسي، وهو أمر متروك لتقدير المحكمة وليس ملزما بالقانون، فيما لم يقدم علاء أو جمال هذا الطلب بعد.

مصر: جنون بأسعار الغذاء في موسم الانتخابات الرئاسية

(اقتصادي . العربي الجديد)

تضرب موجات الغلاء بقسوة الأسر المصرية التي فوجئت بقفزات متتالية خلال أسبوعين بأسعار السلع الغذائية الأساسية، وعلى رأسها الألبان، والأجبان، والخبز الحر، بمتوسط 20%.

وانتقلت فورة الأسعار إلى سوق الخضراوات، إذ قفزت الطماطم بجنونها المعروف شعبيا من متوسط 7 جنيهات للكيلوغرام إلى 25 جنيها دفعة واحدة، وسار معها الثوم والبصل في موجة جنون الأسعار، ليصل كل منهما إلى 30 جنيها للكيلوغرام، لتصبح المنتجات الغذائية الأساسية بمطابخ الأسر، من الأمور التي يصعب شراؤها يوميا، إن لم تكن مستحيلة على الأغلبية التي تعيش وفقا للمعدلات الدولية، عند خطوط حد الفقر، بنسبة 60%.

يعزي التجار جنون أسعار الطماطم إلى قلة المعروض في موسم ما بين العروات الزراعية الصيفية والشتوية، وتفضيل البعض تصدير البصل والثوم والفواكه للأسواق الدولية، سعيا وراء الدولار نادر التوفر في الأسواق المحلية.
وارتفعت أسعار الزيوت والسكر والدقيق والفول والعدس بنسب تتراوح ما بين 5% إلى 10%، بينما ارتفعت اللحوم المصنعة والدجاج بنحو 20%.

وسجلت أسعار المواد الغذائية والمشروبات قفزات بنسبة 71.4% على أساس سنوي في أغسطس/ آب الماضي، حسب بينات رسمية.

ودفعت موجات الغلاء النظام إلى إصدار وعد رئاسي جديد، بزيادة العلاوات الاجتماعية والمعاشات، للعاملين بالدولة والقطاع العام، وأصحاب المعاشات، في محاولة لإطفاء نار الغضب الشعبي، قبيل أيام من فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية.

تلقي الوعود الرئاسية التي ستكلف ميزانية الدولة، 60 مليار جنيه، أي نحو 1.93 مليار دولار وفق تقديرات وزير المالية محمد معيط، بظلالها على الأسواق التي تستجيب تلقائياً لتحركات الأسعار وفق قواعد العرض والطلب، التي لم تعد تتحكم فيها كمية السلع وحجم الطلب عليها من المستهلكين، وفقاً للقواعد الدولية المنظمة لحركة الأسواق، ولكن يراها محللون خاضعة لسعر التكلفة والندرة، التي أصبحت تحرك اقتصاد دولة، يتحكم في مفاصلها سعر الدولار، وحركة الواردات من الخارج، وتكلفة الفرصة البديلة، التي يمكن أن يجنيها حملة الدولار، وأصحاب رؤوس الأموال.

كشفت التصريحات الرئاسية عن وعود بزيادة علاوة غلاء معيشة استثنائية من 300 جنيه إلى 600 جنيه (الدولار = نحو 31 جنيهاً)، للعاملين بالدولة والهيئات الحكومية والقطاع العام، وزيادة الحد الأدنى بالدرجة السادسة، وهي أقل الوظائف الرسمية من 3500 جنيه إلى 4 آلاف جنيه، مع رفع حد الإعفاء الضريبي من 36 ألفاً إلى 45 ألف جنيه، بنسبة 25%، ومضاعفة منحة 11 مليون شخص من أصحاب المعاشات من 300 إلى 600 جنيه، وبالقيمة ذاتها لأعضاء نقابة الصحافيين، وإعفاء المزارعين المتأخرين عن سداد مستحقات البنك الزراعي، من غرامات تأخير الأقساط المقررة.

يصف سياسيون واقتصاديون الوعود الرئاسية بأنها تستهدف استعادة شعبية تتهاوى أمام موجات غلاء متتالية وأزمة اقتصادية طاحنة، فجرت موجات غضب شعبية واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي أحاديث المصريين اليومية، يخشى النظام أن تدفع إلى عدم الاستقرار الاجتماعي في مرحلة الانتخابات.

تعد الزيادة بالأجور والمعاشات الثانية من نوعها في أقل من 6 أشهر، والثالثة خلال عام، منذ يوليو/ تموز 2022، والذي شهد تراجعاً أكثر من 50% من قيمة الجنيه أمام الدولار. ويشير سياسيون إلى أن الزيادات المتوقعة، لا يمكن إقرارها قبل عودة البرلمان للانعقاد، في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، إذ تحتاج إلى تعديل بالموازنة الحالية، من أجل تدبير 30 مليار جنيه، إضافية لدعم العلاوات الحكومية، بالإضافة على تعديل قوانين المعاشات.
ولفتت مصادر برلمانية إلى أن علاج أزمات الغلاء لا يحتاج أن يتحول البرلمان إلى جهاز إطفاء لنيران الأسعار، التي تشهدها الأسواق، وإنما بمنح النواب فرصة حقيقية لإدارة موارد المالية العامة التي أصبحت تدار بعيداً عن عيون الناس والنواب، لخدمة مشروعات غير منتجة، وسداد قروض تقررها الرئاسة والأجهزة الأمنية والسيادية، بما يخالف الأسس التاريخية التي أنشئت من أجلها النظم البرلمانية في العالم.

ويبدي مراقبون مخاوفهم من توجه الحكومة إلى فرض مزيد من الضرائب، لتمويل الزيادات الرئاسية المرتقبة، وتعويض العجز في إيرادات الدولة.

وشكل وزير التموين، على مصيحلي، لجاناً فنية وأمنية للتفتيش والرقابة على الأسواق، للتأكد من جودة ومواصفات السلع المعروضة والخبز والدقيق، وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي، مع تهديده بإغلاق المنشآت المخالفة، بخاصة المتعلقة بالجودة. وأشار الوزير في بيان صحافي إلى زيادة الدعم المدرج بالموازنة الحالية، 2022/2023، للسلع التموينية من 91 مليار جنيه إلى 127 مليار جنيه.

ومن جانبه، أعرب وكيل مجلس النواب، أحمد سعد الدين، في تصريحات صحافية عن خشيته من استغلال "التجار الجشعين" الوعود الرئاسية بالتخفيف عن المواطنين، ورفع الأسعار في وقت يئن فيه المواطنون من ارتفاع غلاء

/ moasher

المعيشة.

وفي المقابل، يستبعد عضو شعبة المواد الغذائية باتحاد الغرف التجارية، حازم المنوفي، مسئولية التجار عن ارتفاع السلع الغذائية خلال الأيام الماضية، محملاً الشركات والمنتجين مسؤولية الزيادة في الأسعار، بغرض تحقيق المكاسب بطريقة مبالغ بها، توافقت مع ارتفاع الأسعار عالمياً، وتكلفة الفرصة البديلة.
ويشير المنوفي في تصريح لـ"العربي الجديد" إلى رفض المنتجين استبدال السلع التالفة، والمرتجعات من التجار والموزعين، بما يرفع من أخطار عمليات التوزيع، ويزيد قيمة تكاليف السلع، والتي ترحل في نهاية الأمر على المستهلك.

وتحذر رئيسة الاتحاد العام لجمعيات المستهلكين، سعاد الديب، من عدم قدرة الجهات الرسمية على مكافحة الغلاء، مشيرة إلى تجاهل جهاز حماية المستهلك التحقيق في شكاوى المستهلكين التي ترفعها الجمعيات إلى الجهاز، بما يشجع التجار والمصنعين على ارتكاب مخالفات تضر بمصلحة المواطنين، وتحبط رغبتهم في ملاحقة الفاسدين.

وأكدت الديب في حديثها مع "العربي الجديد" أنّ جهاز حماية المستهلك، المكلف رسمياً بمراقبة الأسواق وأداء المنتجين والتجار والتحقق من شكاوى الجمهور، لا يضع المستهلكين في "أجندة" أعماله، ولا يهتم بما يرفعونه إليه من مطالب بحمايتهم من الغش التجاري والصناعي.

ويشير محللون إلى أنّ القرارات الرئاسية المنتظرة، تستهدف امتصاص معدل التضخم المرتفع، الذي يدور حول 40% بأسعار المستهلكين والتضخم الأساسي.

زلزال خلال ساعات.. معهد الفلك يرد على تنبؤات الباحث الهولندي ويكشف موقف مصر

(نفي وتكذيب . المصري اليوم)

علق الدكتور شريف الهادي، رئيس قسم الزلازل بالمعهد القومي للفلك والبحوث الجيوفيزيقية، على توقعات الباحث الهولندي فرانك هوجربيتس، بحدوث زلزال خلال الفترة من 19 إلى 21 من شهر سبتمبر الحالي.
وقال الهادي، خلال مداخلة هاتفية مع برنامج «الستات» اليوم، الثلاثاء، إن حديث هوجربيتس عن حدوث الزلازل غير علمي وغير دقيق وغير مسؤول، موضحًا أن ما يقوله هذا الشخص لا يمثل التنبؤ بالزلازل.

وأكد أن الشبكة القومية للزلازل لم ترصد أي تغيير في أي نشاط على مستوى مصر، مضيفًا أن جميع المحطات لم تسجل إلا الزلازل المتعارف عليها، والتي تقل قدرتها عن درجة واحدة على مقياس ريختر، والتي لا يشعر بها إنسان.
وأشار إلى أن مناطق حدوث الزلازل في مصر تحدث في مناطق بعيدة التجمعات السكنية، مؤكدًا أنّه من المستحيل التنبؤ بزلزال معين وتحديد موقعه ونشاطه وقوته.

وحذر هوغربيتس، من زلازل مستقبلية، بنشاط زلزالي إلى أعلى من 6 إلى 7 درجات، بالقرب من سواحل البرتغال أو إسبانيا أو المغرب. وذكر عبر منصة «إكس»، في حساب الهيئة الجيولوجية التي يتبع لها «SSGEOS»: «قد يمكن أن تحدث بعض التجمعات من الزلازل القوية في الفترة من 15 إلى 17 سبتمبر تقريبا»، مشيرًا إلى أن «الفترة من 19

إلى 21 سبتمبر من المحتمل أن يصل النشاط الزلزالي إلى أعلى من 6 إلى 7 درجات».

تخرج دفعة أئمة من كلية عسكرية يثير جدلا في مصر

(أمني وعسكري . الجزيرة نت)

أثار إعلان متحدث باسم الجيش المصري عن تخرج أول دفعة من الأئمة المرشحين للعمل بوزارة الأوقاف بعد إتمامهم "دورة تدريبية بكلية الضباط الاحتياط"، موجة من الجدل والسخرية عبر منصات التواصل في مصر.

ونشر المتحدث عبر صفحته الرسمية أمس الأحد صورا من فعاليات التخرج الذي بدأ بـ"عرض فيلم تسجيلي من إنتاج إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة".

وجاء التخرج الأول للأئمة في إطار ما وصفه المتحدث العسكري بـ"حرص القيادة العامة للقوات المسلحة على التعاون مع مختلف وزارات وهيئات الدولة المصرية".

كما حظيت الفعالية بحضور قادة القوات المسلحة وعدد من مسؤولي وزارة الأوقاف والشخصيات العامة.

وعي مجتمعي

وشدد مدير كلية الضباط الاحتياط بهاء السيد -خلال كلمة على هامش الحفل- على أهمية تنفيذ تلك الدورات لبناء "الوعى المجتمعي وتحصين الأجيال القادمة ضد الفكر المتطرف والهدام".

بينما أكد وكيل وزارة الأوقاف هشام عبد العزيز أن الوزارة مستمرة في عملية تطوير وتحديث منظومة إعداد الأئمة "ليكونوا على دراية شاملة بمناهج الدعوة المختلفة ومراحل إعداد الخطبة بشكل منهجي علمي لتطويعها في التأثير على الجمهور".

وقد أثار الإعلان عن تخرج هذه الدفعة من الأئمة موجة سخرية وانتقادات لما عده ناشطون "عسكرة للمؤسسات الدينية والمدنية"، مستشهدين باشتراط إجراء اختبارات للمتقدمين إلى عدد من الوظائف المدنية داخل أكاديميات عسكرية.

وعلق المدون أحمد فرج منتقدا "أنا قرأت الخبر أكثر من 10 مرات، أنت مستوعب؟ كلية الضباط مش "الظباط" بيتخرج منها دفعه أئمة المساجد التابعين للأوقاف، أئمة مساجد خريجي الشؤون المعنوية".

في حين كتب مجدي جرجس عبر حسابه بفيسبوك معلقا "نفهم من هذا أن كلية الضباط الاحتياط أصبح شغلها الشاغل هو تعليم العلوم الدينية وأصول الدعوة؟ ومين هيؤثر في مين الدعاة هيؤثروا في الضباط ولا الضباط هيؤثروا في الدعاة؟ ياريت اللي فاهم يفهمنا".

خير شيوخ الأرض

ووصف المدون علي السنهوتي المتخرجين من الدورة ساخرا بـ "خير شيوخ الأرض"، بينما علق المدون محمد ناصر قائلا "التاريخ هيتفرج على الفترة دي من زمن مصر ومش هيفهم أي حاجة".

وأوضح الناشط عثمان علي أن "الأمر ليس بسُخرية من القوات المسلحة، ولكن محاولة لفهم وتفسير عسكرة كل

شيء في مصر حتى وصل لعسكرة خطباء منابر الأوقاف ودراستهم إجباريا لدورات داخل كلية الضباط الاحتياط".
في حين عقب الصحفي سليم عزوز -عبر حسابه بمنصة "إكس"- قائلا "نطالب كلية الضباط الاحتياط أن يمتد عطاؤها الكبير إلى الإخوة المسيحيين بتخريج قساوسة لهم، حتى لا يشعروا بالاضطهاد نتيجة هذا التمييز لصالح الأئمة، وإعمالا لمبدأ المراكز القانونية المتماثلة"
تدريب على مراحل
وتنقسم فترة التدريب في الكلية إلى مرحلتين أساسيتين، تبدأ بالإعداد ومدتها 3 أشهر، إذ يتم فيها إعداد الطالب بأساسيات الحياة العسكرية والانضباط العسكري ورفع الكفاءة البدنية، أما المرحلة النهائية فيتم فيها التركيز على المهارات الأساسية لوظيفته المقبلة ورفع قدرته على التحمل.

يشار إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها الدولة انتقادات بـ"العسكرة"، إذ شهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في فبراير/شباط الماضي، جانبا من اختبارات المتقدمين للالتحاق بعدد من الوظائف في الهيئات التابعة لوزارة النقل، التي تتم بالتعاون مع الأكاديمية العسكرية المصرية.

كما حضر اختبارات المتقدمين للالتحاق بوظائف بوزارة التربية والتعليم الفني مطلع أبريل/نيسان الماضي.

مرشّح الرئاسة المصرية الطنطاوي: اعتقال 36 شخصاً من حملتي الانتخابية

(سياسي . العربي الجديد)

قال المرشح الرئاسي المحتمل في مصر، البرلماني السابق أحمد الطنطاوي، اليوم الثلاثاء، إن أجهزة الأمن اعتقلت 36 شخصاً من حملته الانتخابية حتى الآن، مؤكداً أن "الهجمة على أنصاره بدأت منذ لحظة إعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية، مستخدمة أساليب متنوعة من التجاوزات والانتهاكات والجرائم المرصودة والموثقة، التي تستهدف إرهابه وزملاءه في الحملة الانتخابية، وجموع المواطنين المؤيدين له".

وأضاف الطنطاوي، في بيان نشره عبر على "فيسبوك": "أعيش في حزن وغضب، وعزم ويقين"، مشيراً إلى "هجمة أمنية مستمرة على شركائي الأبطال المتطوعين في حملتي التي تحمل عنوان "الأمل للتغيير السلمي الديمقراطي، الذي يضمن لكل المصريين حقهم في العيش والحرية والعلم والعمل والعدل، في ظل دولة القانون والمؤسسات".
وتابع: "هذه الأحداث المؤسفة، وغير القانونية، واللاأخلاقية، تجاه حملتي الانتخابية قد وصل ضحاياها إلى عدد لم نستطع حصره من المحتجزين الذين لم يُعرَضوا على النيابة، بالإضافة إلى 36 محبوساً بقرارات من نيابة أمن الدولة العليا، بناءً على محاضر تحريات جهاز الأمن الوطني، التي وجهت لهم التهم الجاهزة والمعتادة نفسها، ويدفع بسببها آلاف المصريين -بتنوعاتهم السياسية والفكرية كافة- من أعمارهم ومستقبلهم، هم وأسرهم وأحباؤهم، ضريبة الحرية ظلماً طيلة العشر سنوات الماضية"، في إشارة إلى فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وتابع الطنطاوي: "لقد جاءت هذه الهجمة الشرسة على مواطنين مصريين يؤدون واجبهم تجاه وطنهم وشعبهم في تقديم البديل المدني الديمقراطي، في إطار الدستور، وعبر الانتخابات الرئاسية القادمة، مثلما تأتي بحق غيرهم من أبناء الشعب المصري، الذي يدفع يومياً فاتورة القمع والاستبداد، كما يدفع ثمن الفشل والعناد".

وأضاف أن "ظلم مجموعة من أنبل شركاء الحملة الانتخابية -على شدة إيلامه- يبقى عاجزاً عن قهر أو حتى تخويف المتطوعين لبناء الحملة".

وقال إن السلطة لا تحترم حق المصريين في التغيير بالطرق السلمية وإنجاز التحول المدني الديمقراطي "الذي ينقل مصر إلى مصاف الدول التي تلبي حقوق مواطنيها، وتصون مصالحها في الإقليم والعالم".
وأكمل الطنطاوي: "لقد تواعدت مع المؤيدين لي على أن نسلك هذا الطريق بكل تحضر وسلمية وجسارة ونزاهة، على أمل أن نكون في طليعة من يغيرون بلادهم إلى مستقبل أفضل. وتواعدت عند البدء ببناء الحملة الانتخابية لترشحي لرئاسة الجمهورية أن نقتسم الألم بكبرياء، ونتشارك الأمل بشجاعة، ونطلب القوة والمدد من الله، والدعم والسند من الناس، مستبشرين وآملين في انتصار قريب لقيم المستقبل على مخلفات الماضي التي تحكم الحاضر وتتحكم فيه".

وطالب المرشح الرئاسي المحتمل السلطة الحاكمة بـ"الوقف الفوري لهذه الأعمال غير القانونية وغير الأخلاقية، ومحاسبة المسؤولين عنها"، داعياً إلى "الإفراج الفوري عن جميع سجناء الرأي والسياسة، باعتبار أن الحرية والعدالة حق أصيل لا مساومة فيه أو عليه لكل مواطن مصري".

وكانت نيابة أمن الدولة قد قررت حبس ضابط شرطة يدعى عمرو علي عطية لمدة 15 يوماً احتياطياً، على خلفية تأييده الطنطاوي إلكترونياً عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كذلك حققت مع المحامين: محمد إبراهيم، ومحمد السيد، وسيد خضر، من أعضاء حملته الانتخابية، وقررت حبسهم احتياطياً بدعوى اتهامهم بـ"نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل".
وأدانت منظمات حقوقية حملة استهداف أنصار الطنطاوي، بعد رصد وتوثيق القبض على أكثر من 30 مؤيداً له في عدد من المحافظات المصرية، خلال الأسابيع القليلة الماضية، وإدراجهم على ذمة قضية سياسية.

واستنكرت المنظمات ما وصفته بـ"سلسلة الاعتداءات الأمنية التي تعرضت لها حملة المرشح الرئاسي المحتمل في الأيام القليلة الماضية، عقب فترة وجيزة من إعلانه نيته خوض سباق الانتخابات الرئاسية، والمزمع إقامتها نهاية العام الجاري أو مطلع العام المقبل".

يذكر أن الطنطاوي انتقد "الإجراءات الانتقامية" بحق المنافسين للسيسي في انتخابات الرئاسة عام 2018، التي أدت إلى إعادة انتخابه لفترة جديدة قوامها أربع سنوات من دون معارضة. وعارض أيضاً التعديلات الدستورية عام 2019، التي مددت الفترة الرئاسية عامين إضافيين، وأتاحت للسيسي الترشح عام 2024 لفترة رئاسية ثالثة لست سنوات أخرى.

رئيس الوزراء يستعرض الموقف التنفيذي لمشروعات تحلية المياه

(سياسي . الأهرام)

استعرض الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، الموقف التنفيذي لمشروعات تحلية المياه، في اجتماع عقده اليوم الثلاثاء، بحضور الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، والدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندسة راندة المنشاوي، مساعد

/ moasher

أول رئيس مجلس الوزراء، والدكتور سيد إسماعيل، نائب وزير الإسكان لشئون البنية الأساسية، واللواء طارق الوشاحي، رئيس أركان إدارة المياه بوزارة الدفاع، واللواء ناصر فوزي، رئيس المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، والمهندس ممدوح رسلان، رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، واللواء عاصم شكر، نائب رئيس الشركة، وعاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص، وأيمن سليمان، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي، والعميد طارق لاظ، ممثل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.
وفي مستهل الاجتماع أكد رئيس الوزراء اهتمام الدولة البالغ بمشروعات تحلية مياه البحر، وضرورة إتاحة الأراضي المطلوبة لإقامة مشروعات التحلية، والحرص على سرعة تنفيذ تلك المحطات وتشغيلها، بالشراكة مع القطاع الخاص، لكونها تُسهم في توفير الاحتياجات المائية لمختلف جوانب التنمية.

وخلال الاجتماع عرضت المهندسة راندة المنشاوي، الموقف التنفيذي لمشروعات تحلية المياه، ضمن الخطة الاستراتيجية الموزعة على 6 خطط خمسية حتى عام 2050، بإجمالي طاقة نحو 9 ملايين م3/يوم، لافتة إلى أنه فيما يخص مشروعات محطات الأسبقية الأولى للخطة حتى عام 2025، فقد تم تخصيص 8 قطع أراض حتى الآن، لتنفيذ مشروعات محطات تحلية بإجمالي طاقة 804 آلاف م3/يوم، وذلك من بين 21 مشروعاً رئيسياً بالأسبقية الأولى سيتم تنفيذها في 10 محافظات، بإجمالي طاقة 3.4 مليون م3/يوم.

وأوضحت مساعد أول رئيس مجلس الوزراء أن محافظة مطروح ستشهد تنفيذ 4 مشروعات رئيسية لتحلية مياه البحر ضمن الأسبقية الأولى، بطاقة 335 ألف م3/يوم، بالحمام، والضبعة، والعلمين، وشرق رأس الحكمة، وتشهد محافظة البحر الأحمر تنفيذ 4 مشروعات بإجمالي طاقة 85 ألف م3/يوم، في رأس غارب، وسفاجا، والقصير، ومرسى علم، كما تشهد محافظة جنوب سيناء تنفيذ مشروع رئيسي في رأس سدر، بطاقة 70 الف م3/يوم، وكذا مشروعين في محافظة الإسماعيلية، بطاقة مليون م3/يوم، بفايد وشرق الإسماعيلية، ومشروع بغرب بورسعيد بطاقة 466 ألف م3/يوم، ومشروع بمدينة السويس بطاقة 409 الف م3/يوم، ومشروع بجمصة بالدقهلية بطاقة 35 الف م3/يوم، ومشروعين بمحافظة البحيرة، بطاقة 455 الف م3/يوم، برشيد وإدكو، وأيضاً مشروع بالحامول بمحافظة كفر الشيخ بطاقة 30 الف م3/يوم، و 4 مشروعات بمحافظة الإسكندرية بإجمالي طاقة 465 الف م3/يوم في شرق الإسكندرية وغرب الإسكندرية وأبوقير ورأس التين.

من جانبه استعرض رئيس المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة على نحو تفصيلي موقف تخصيص الأراضي لصالح مشروعات محطات تحلية مياه البحر، في المراحل المختلفة للخطة الاستراتيجية لتحلية مياه البحر الممتدة حتى عام 2050، وبخاصة المشروعات الجارى تنفيذها ضمن الأسبقية الأولى للخطة حتى عام 2025.

كما عرض نائب رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي موقف محطات تحلية مياه البحر التي سيتم تنفيذها ضمن الخطة الاستراتيجية حتى عام 2050، وخارطة توزيع تلك المحطات على المناطق الساحلية المختلفة، مسلطاً الضوء بشكل خاص على المحطات المقرر تنفيذها ضمن الأسبقية الأولى من الخطة الاستراتيجية حتى عام 2025، وموقف تنفيذ كل محطة، وكذا الاحتياجات اللازمة لسرعة التنفيذ.

وتطرق أيمن سليمان، إلى جهود صندوق مصر السيادي، والخطة المبدئية للطرح الأول، موضحاً أن هذا البرنامج يتضمن في مرحلته الأولى قرابة 21 محطة تحلية، سعتها الإجمالية 3.35 مليون متر مكعب يومياً، مشيراً أيضاً إلى مشاركة مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في مساندة اللجنة العليا لتحلية المياه التي انشأتها الحكومة المصرية، وذلك من خلال الصندوق في إعداد وتنفيذ الطرح الأول لبرنامج تحلية مياه البحر والمزمع تنفيذه من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص.

/ moasher